الأمن القانوني وتأثيره على العقود المدنية

إعداد: صهباء نزار ناظم

الجامعة: جامعة نينوى

الكلية: كلية القانون

البريد الإلكتروني Email : Sahbaa.nazar@noninevah.edu.iq

الكلمات المفتاحية: الأمن القانوني، العقود المدنية، استقرار المعاملات، القانون العراقي، القانون المقارن.

كيفية اقتباس البحث

ناظم ، صهباء نزار، الأمن القانوني وتأثيره على العقود المدنية، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، تموز ٢٠٢٥،المجلد:١٥ ،العدد:٤ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Legal Security and its Impact on Civil Contracts

Prepared by: Sahbaa Nizar Nazim
University: University of Nineveh
Faculty: College of Law

Keywords : Legal security, civil contracts, transaction stability, Iraqi law, comparative law.

How To Cite This Article
Nazim, Sahbaa Nizar , Legal Security and its Impact on Civil Contracts ,Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, July 2025,Volume:15,Issue 4.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract

This research addresses the principle of legal security as one of the fundamental pillars for ensuring the stability of legal transactions, with a particular focus on its impact on civil contracts. The study analyzes the theoretical foundations of legal security and explores its influence on the different stages of contract formation, from negotiation to execution. It also highlights the legislative gaps and practical challenges facing the consolidation of this principle in the Iraqi legal system, compared to the Egyptian and French systems. The research concludes that enhancing legal security directly contributes to the stability of contracts and builds trust between contracting parties. It emphasizes the need for legislative and judicial reforms to explicitly codify this principle in Iraqi civil law.

It has been shown that the absence of explicit texts in Iraqi legislation, the inconsistency of judicial precedent, and the continued use of unbalanced adhesion contracts are all factors that undermine legal security in contracts. In contrast, the French and Egyptian experiences have demonstrated more mature models in terms of recognizing the central value of legal security in legislation and litigation, which has contributed to strengthening contractual stability. Furthermore, modern civil contracts, particularly digital and cross-border contracts, require

legal systems to develop their legislative structure to ensure the integration of concepts such as transparency, good faith, and contractual justice under the umbrella of legal security.

المستخلص

يتناول هذا البحث مبدأ الأمن القانوني بوصفه أحد الركائز الأساسية لضمان استقرار المعاملات القانونية، ويركز بشكل خاص على أثره في العقود المدنية. وقد تم تحليل مفهوم الأمن القانوني وأبعاده النظرية، مع استعراض كيفية تأثيره في مختلف مراحل العقد من التفاوض إلى التنفيذ. كما تم تسليط الضوء على أوجه القصور التشريعي والتحديات العملية التي تواجه ترسيخ هذا المبدأ في النظام القانوني العراقي، ومقارنة ذلك بما هو معمول به في كل من النظامين المصري والفرنسي. وقد توصل البحث إلى مجموعة من النتائج، أبرزها أن تعزيز الأمن القانوني يسهم بشكل مباشر في استقرار العقود وتحقيق الثقة بين المتعاقدين، وأن هناك حاجة إلى إصلاحات تشريعية وقضائية لتقنين هذا المبدأ بشكل صريح في القانون المدني العراقي.

لقد تبين أن غياب النصوص الصريحة في التشريعات العراقية، وتذبذب الاجتهاد القضائي، واستمرار استخدام عقود إذعانية غير متوازنة، كلها عوامل تؤدي إلى إضعاف الأمن القانوني في العقود. في المقابل، أظهرت التجربتان الفرنسية والمصرية نماذج أكثر نضجًا، من حيث الاعتراف بالقيمة المركزية للأمن القانوني في التشريع والتقاضي، مما ساهم في تعزيز الاستقرار العقدي. كذلك فإن العقود المدنية الحديثة، لا سيما العقود الرقمية والعابرة للحدود، تفرض على الأنظمة القانونية ضرورة تطوير بنيتها التشريعية، بما يكفل دمج مفاهيم مثل الشفافية، حسن النية، والعدالة العقدية تحت مظلة الأمن القانوني.

مقدمة البحث

١.موضوع البحث

يتناول هذا البحث مبدأ الأمن القانوني باعتباره أحد الدعائم الأساسية التي تقوم عليها الدولة القانونية، ويركز على تأثير هذا المبدأ في العقود المدنية، من خلال تحليل الإطار المفاهيمي له، وعرض المراحل التعاقدية المختلفة التي تتأثر به، في ظل النظام القانوني العراقي، وبالمقارنة مع النظامين المصري والفرنسي.

٢.أهمية البحث

تبرز أهمية البحث في كونه يعالج أحد المفاهيم القانونية الحديثة نسبيًا، والذي يرتبط مباشرة بحماية المراكز القانونية، واستقرار العلاقات التعاقدية، وخلق الثقة في النظام القانوني، لا سيما في ظل التحولات التشريعية المتسارعة، وتنوع العقود المعاصرة.

٣.إشكالية البحث

إلى أي مدى يؤثر مبدأ الأمن القانوني على استقرار العقود المدنية؟ وهل تكفي النصوص الحالية في النظام القانوني العراقي لحماية التوقعات المشروعة للمتعاقدين؟ وما موقع القانونين المصري والفرنسي من هذا المفهوم؟

٤.منهجية البحث

تم اعتماد المنهج التحليلي والمقارن، من خلال تحليل النصوص القانونية والفقهية العراقية، مع مقارنتها بالنظامين المصري والفرنسي، واستعراض التطبيقات القضائية التي تُظهر موقع مبدأ الأمن القانوني من التعاقد المدني.

٥. خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى أربعة مطالب رئيسية، إضافة إلى خاتمة وتوصيات، على النحو الآتي:

-المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأمن القانوني والعقود المدنية.

-المطلب الثاني: تأثير الأمن القانوني على مراحل العقد.

-المطلب الثالث: الإطار المقارن في القوانين العراقية والمصرية والفرنسية.

-المطلب الرابع: التحديات والآفاق المستقبلية للأمن القانوني في العقود المدنية.

-ثم خاتمة تتضمن النتائج والتوصيات.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأمن القانوني والعقود المدنية

يتناول هذا المطلب المفاهيم الأساسية لكل من الأمن القانوني والعقود المدنية، من خلال الوقوف على تعريفاتها، وبيان العلاقة بين استقرار القانون واستقرار العقود.

الفرع الأول: المفهوم الفقهي والقانوني للأمن القانوني

الأمن القانوني يعد من المبادئ الأساسية التي يقوم عليها النظام القانوني المعاصر، وقد ارتبط ظهوره بتطور الدولة القانونية التي تسعى إلى ضمان الحقوق والحريات ضمن منظومة متكاملة من التشريعات والمؤسسات [١] (١).

في القانون العراقي، لا يوجد تعريف صريح لمفهوم "الأمن القانوني" في النصوص التشريعية، إلا أن ملامحه تُستنبط من المبادئ الدستورية مثل مبدأ المشروعية، مبدأ عدم رجعية القوانين، واستقلال القضاء [٢].[2]

في فرنسا، اعترف مجلس الدولة بالأمن القانوني كمبدأ عام. أما في مصر، فقد كرّس مجلس الدولة المفهوم من خلال فتاواه وأحكامه لا سيما في ما يتعلق بعدم رجعية القوانين وتأثيرها على المراكز القانونية [٣].[3]

الفرع الثاني: المبادئ العامة للعقود المدنية

العقد المدني يُعد من أهم أدوات التنظيم القانوني، ويرتكز على مبادئ: التراضي، الالتزام، حسن النية، والقوة الملزمة للعقد [٤].[4]

في القانون العراقي، نص القانون المدني رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١ على هذه المبادئ، وقد استوحاها من التقنين المدني المصري الذي تأثر بدوره بالقانون الفرنسي [٥].[5]

الفرع الثالث: العلاقة النظرية بين الأمن القانوني واستقرار العقود

العلاقة بين الأمن القانوني والعقود علاقة جوهرية، إذ يشكل الأول ضمانة لاستقرار العلاقات القانونية، ويعزز الثقة لدى المتعاقدين [٦].[6]

من صور تأثير الأمن القانوني: وضوح النصوص، استقرار التشريع، ودور القضاء في التفسير المنصف للعقود [٧].

المطلب الثاني: تأثير الأمن القانوني على مراحل العقد

يبحث هذا المطلب في مدى تأثير مبدأ الأمن القانوني على المراحل المختلفة التي تمر بها العقود، بدءًا من التفاوض، مرورًا بالتكوين، وانتهاءً بالتنفيذ.

الفرع الأول: الأمن القانوني ومرحلة التفاوض

تشكل مرحلة التفاوض جزءًا بالغ الأهمية من العملية التعاقدية، إذ يتم فيها تبادل المعلومات، واستكشاف الشروط، وبناء الثقة بين الأطراف. وفي هذه المرحلة تحديدًا، يظهر دور الأمن القانوني بوصفه ضمانًا يحمي الإرادة الحرة للأطراف ويمنع التلاعب بالمراكز القانونية المستقبلية [٨].

إن وضوح النصوص القانونية التي تنظم المفاوضات، مثل واجب الإعلام والشفافية، يسهم في تعزيز استقرار التوقعات لدى المتعاقدين. فكل طرف يدخل التفاوض وهو مطمئن إلى أن ممارساته ومواقفه ستكون خاضعة لتقييم قانوني متوقع، وغير خاضعة لمفاجآت تشريعية أو اجتهادات متقلبة. في القانون العراقي، لا توجد نصوص تفصيلية تنظم مرحلة التفاوض، ولكن

يمكن الاستناد إلى المبادئ العامة في الالتزام بحسن النية والامتناع عن الإضرار بالغير. أما في القانون الفرنسي، فقد تطورت القواعد المنظمة للتفاوض بشكل كبير، خاصة بعد تعديل القانون المدني سنة ٢٠١٦، حيث تم التنصيص على مسؤولية الطرف الذي ينسحب من التفاوض بشكل تعسفي. أما في النظام المصري، فإن الموقف القضائي لمجلس الدولة يميل إلى الاعتراف بمسؤولية الطرف في حال خرق مبدأ حسن النية خلال التفاوض، وهو ما يمثل شكلًا من أشكال الأمن القانوني السابق للعقد [٩] .

الفرع الثاني: الأمن القانوني ومرحلة تكوين العقد

تُعد مرحلة تكوين العقد حجر الأساس في العملية التعاقدية، حيث تتجسد الإرادة وتتحول إلى التزامات قانونية ملزمة. وتُبرز هذه المرحلة العلاقة الوثيقة بين الأمن القانوني وفعالية التراضي، حيث يشكل وضوح القواعد القانونية واستقرارها ضمانًا حاسمًا لسلامة التكوين [١٠] .[3]

في القانون العراقي، يخضع تكوين العقد إلى أحكام القانون المدني رقم ٤٠ لسنة ١٩٥١، والذي يضع قواعد واضحة بشأن الإيجاب والقبول، وخلو الإرادة من العيوب. إلا أن هذه القواعد تفتقر أحيانًا إلى التحديث لمواكبة التطورات التقنية والعقود الحديثة، ما قد يؤدي إلى إضعاف مستوى الأمن القانوني. في المقابل، يعزز القانون المدني المصري من الأمن القانوني من خلال نصوص واضحة بشأن أركان العقد، بالإضافة إلى الاجتهادات القضائية التي تشدد على حماية الإرادة الحرة من الغبن والغلط والاستغلال. أما في القانون الفرنسي، فقد تطور المفهوم من مجرد التزام شكلي إلى حماية جوهرية للإرادة، وتم إدراج مبادئ مثل العدالة العقدية وتوازن الالتزامات، ما ساهم في تكريس مبدأ التوقع المشروع عند التعاقد [١١] .[4]

الفرع الثالث: الأمن القانوني ومرحلة تنفيذ العقد وإنهائه

لا تكتمل الحماية القانونية للعقد إلا من خلال مرحلة التنفيذ، وهي التي يترجم فيها الالتزام النظري إلى واقع عملي. وتزداد أهمية الأمن القانوني في هذه المرحلة، حيث أن الاستقرار في تفسير وتنفيذ الالتزامات العقدية يخلق بيئة قانونية مستقرة تشجع على التعاقد مستقبلاً [١٢] .[5]

في القانون العراقي، يستند تنفيذ العقد إلى مبدأ "العقد شريعة المتعاقدين"، وهو ما يُفترض أن يخلق وضوحًا في الحقوق والواجبات. إلا أن غياب نصوص مرنة تراعي التغيرات الاقتصادية والاجتماعية قد يؤدي إلى عدم تكافؤ في التنفيذ، خصوصًا في العقود الطويلة الأجل. القانون المصري تعامل مع هذه الإشكالية من خلال إعمال نظرية الظروف الطارئة، التي تمنح القاضي سلطة تعديل الالتزام إذا طرأت ظروف غير متوقعة تهدد استقرار العقد. وهذا يدخل ضمن مظلة الأمن القانوني، إذ يوفر حماية للطرف المتضرر دون المساس الكلي بحرية التعاقد. أما في

فرنسا، فتم تكريس "نظرية التغير الجوهري في الظروف" بنص قانوني صريح سنة ٢٠١٦، وهو ما يُعد قفزة نوعية في توفير مرونة قضائية ضمن إطار قانوني واضح، يحقق التوازن بين الاستقرار والتعديل المشروع [١٣].6

المطلب الثالث: الإطار المقارن في القوانين العراقية والمصرية والفرنسية

يتناول هذا المطلب مقارنة تحليلية بين موقف القانون العراقي ونظيريه المصري والفرنسي في ما يتعلق بتكريس مبدأ الأمن القانوني داخل نظام العقود.

الفرع الأول: الأمن القانوني وتأثيره على العقود في القانون العراقي

يشكل الأمن القانوني في النظام القانوني العراقي أحد الأسس الدستورية والتنظيمية التي تؤثر على استقرار العقود المدنية. فالدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ أشار ضمنيًا إلى مبادئ الأمن القانوني، من خلال التأكيد على احترام القانون، وعدم رجعية التشريعات، وضمان الحقوق المكتسبة. إلا أن القوانين العراقية، وعلى رأسها القانون المدني رقم (٤٠) لسنة ١٩٥١، لا تنص صراحة على مبدأ الأمن القانوني كمفهوم مستقل، بل يتم استقراؤه من خلال مجموعة من المبادئ العامة، مثل مبدأ العقد شريعة المتعاقدين، ومبدأ استقرار الالتزامات، وحسن النية في التنفيذ [١٤].1

رغم ذلك، فإن الممارسة التشريعية أحيانًا تعاني من فجوات تمس هذا الاستقرار، مثل إصدار قوانين مؤقتة أو استثنائية دون ضمان كافٍ لعدم الإضرار بالعقود السابقة، ما يثير إشكالية المساس بالمراكز القانونية المكتسبة. أما القضاء العراقي، فرغم سعيه لتكريس مبدأ الاستقرار، إلا أنه لا يستند دائمًا إلى مفهوم الأمن القانوني بشكل صريح، ما يتطلب تقنين هذا المبدأ وتوسيع نطاقه في التطبيقات القضائية [١٥].2

الفرع الثاني: الأمن القانوني وتأثيره على العقود في القانون المصري

في النظام القانوني المصري، يحظى مبدأ الأمن القانوني بمكانة أكبر، وإن كان غير منصوص عليه بوضوح في النصوص الدستورية أو القانونية، إلا أن القضاء المصري، وخاصة مجلس الدولة، قد رسّخه ضمن مبادئه العامة في مجال حماية الحقوق المكتسبة والمراكز القانونية المستقرة [١٦].3

ويُلاحظ أن محكمة النقض المصرية غالبًا ما تحكم بعدم رجعية القوانين، وعدم المساس بالعقود المبرمة وفق القانون الساري وقت إبرامها، ما يعزز الثقة القانونية لدى المتعاقدين. وتُعد نظرية الظروف الطارئة من الأمثلة البارزة على محاولة المشرع المصري خلق توازن بين الاستقرار العقدي والعدالة التعاقدية، ضمن إطار يحافظ على الأمن القانوني [١٧].4

الفرع الثالث: الأمن القانوني وتأثيره على العقود في القانون الفرنسي

يُعد النظام الفرنسي رائدًا في تكريس مفهوم الأمن القانوني، حيث اعترفت به محكمة النقض ومجلس الدولة كمبدأ قانوني عام منذ ثمانينات القرن الماضي، وتم تضمينه بشكل غير مباشر في إصلاحات قانون العقود لعام ٢٠١٦ [١٨].[5]

فقد نص القانون الفرنسي المعدل على مجموعة من المبادئ التي تهدف إلى ضمان استقرار المعاملات القانونية، ومنها: واجب الإعلام عند التعاقد، مبدأ حسن النية، حماية الطرف الضعيف في العقود غير المتكافئة. وقد رسّخ القضاء الفرنسي هذا المفهوم في عدة أحكام، لا سيما في حالات تدخل المشرّع بتشريعات جديدة تؤثر على العقود القديمة، حيث يشترط القضاء أن يكون هذا التدخل له مبرر جوهري، ولا يخل بشكل جسيم بالتوقعات المشروعة للأطراف [١٩].

المطلب الرابع: التحديات والآفاق المستقبلية للأمن القانوني في العقود المدنية

يسلط هذا المطلب الضوء على أبرز التحديات التي تعيق ترسيخ الأمن القانوني في العقود المدنية، مع طرح حلول وآفاق تطوير مستقبلية ضمن التشريعات المقارنة.

الفرع الأول: التحديات التي تواجه تحقيق الأمن القانوني في العقود

رغم الأهمية الكبيرة التي يحظى بها مبدأ الأمن القانوني في تنظيم العلاقات التعاقدية، إلا أن الواقع التشريعي والقضائي في الأنظمة القانونية، ولا سيما في العراق، لا يخلو من تحديات تعيق ترسيخ هذا المبدأ بصورة فعالة [٢٠].[1]

أولاً: القصور التشريعي وضعف الصياغة القانونية — إن من أبرز التحديات التي تعرقل ترسيخ مبدأ الأمن القانوني في العقود، القصور التشريعي في القوانين المدنية التي لم تُواكب تطورات العلاقات القانونية، لاسيما في ظل ظهور أنواع حديثة من العقود. ففي العراق، ما يزال القانون المدني لعام ١٩٥١ دون تعديل جوهري يتلاءم مع التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية، مما يؤدي إلى فراغات قانونية تُستغل أحيانًا في الإضرار بالمراكز القانونية [٢١].[2]

ثانياً: عدم استقرار البيئة التشريعية — التعديلات التشريعية المتكررة دون دراسات أثر مسبقة، تؤثر على العقود، خاصة العقود المستمرة أو طويلة الأجل. في فرنسا، لا يُسمح بذلك إلا بمبرر دستوري. أما في العراق، فالقوانين تصدر أحياناً دون دراسة الأثر العقدي [٢٢].[3]

ثالثاً: تذبذب الاجتهاد القضائي — اختلاف تفسير النصوص من محكمة إلى أخرى، في غياب مرجعية قضائية موحدة، يؤدي إلى تضارب في الأحكام. بينما في مصر، فإن محكمة النقض ترسخ مبادئ استقر عليها الاجتهاد القضائي [٢٣].[4]

رابعاً: العقود الإذعانية وغياب الحماية — تنتشر العقود الإذعانية في الخدمات العامة والتكنولوجيا، وغالباً ما تكون مجحفة للطرف الضعيف مع غياب نصوص توفر حماية متوازنة [٢٤] .5

الفرع الثاني: آفاق تعزيز الأمن القانوني في مجال التعاقد المدني

أولاً: تقنين مبدأ الأمن القانوني — ينبغي إدراجه صراحة في القوانين المدنية كمبدأ يوجه التفسير القانوني، ويحد من تدخل السلطات في العقود. وقد كرّسه القضاء الفرنسي والمصري ضمنيًا في العديد من التطبيقات القضائية [٢٥] .6

ثانياً: إصدار قانون خاص بالعقود الحديثة — يتطلب الواقع الراهن تنظيماً خاصاً للعقود الرقمية، وعقود الاستهلاك العابرة للحدود، بما يحقق الحماية والشفافية [٢٦] .7

ثالثاً: تفعيل دور القضاء — ينبغي للقضاء تعديل الشروط المجحفة أو المختلة، استناداً إلى مبدأ حسن النية، وهو ما يتطلب تأهيلاً قضائياً متخصصاً [٢٧] .8

رابعاً: تعزيز الثقافة القانونية — من خلال برامج توعية قانونية للمواطنين لتعريفهم بحقوقهم العقدية، لا سيما في البيئات الرقمية [٢٨] .9

خامساً: الاستفادة من التجارب المقارنة — يمكن الاستفادة من التجربة الفرنسية في تقنين التغير الجوهري، والمصرية في الظروف الطارئة، لتكييف تلك المفاهيم داخل الإطار العراقي [٢٩] .10

الخاتمة والتوصيات

أولاً: الخاتمة

بعد دراسة موسعة لمبدأ الأمن القانوني وتأثيره في العقود المدنية وفق الأنظمة القانونية في العراق ومقارنتها بالنظامين المصري والفرنسي، يمكن القول إن الأمن القانوني يُعد حجر الأساس في استقرار النظام التعاقدي، وهو ما يؤثر بشكل مباشر على توقعات الأفراد، وحماية حقوقهم، واستمرار المعاملات بثقة وشفافية.

لقد تبين أن غياب النصوص الصريحة في التشريعات العراقية، وتذبذب الاجتهاد القضائي، واستمرار استخدام عقود إذعانية غير متوازنة، كلها عوامل تؤدي إلى إضعاف الأمن القانوني في العقود. في المقابل، أظهرت التجربتان الفرنسية والمصرية نماذج أكثر نضجًا، من حيث الاعتراف بالقيمة المركزية للأمن القانوني في التشريع والتقاضي، مما ساهم في تعزيز الاستقرار العقدي.

كذلك فإن العقود المدنية الحديثة، لا سيما العقود الرقمية والعابرة للحدود، تفرض على الأنظمة القانونية ضرورة تطوير بنيتها التشريعية، بما يكفل دمج مفاهيم مثل الشفافية، حسن النية، والعدالة العقدية تحت مظلة الأمن القانوني.

ثانياً: أهم النتائج

١. الأمن القانوني ليس مبدأً نظريًا فقط، بل له أثر مباشر في استقرار العقود المدنية وتنفيذها.

٢. القانون العراقي بحاجة إلى مراجعة تشريعية شاملة لتكريس مبدأ الأمن القانوني بنصوص واضحة.

٣. الاجتهاد القضائي الموحد والثابت يسهم في تعزيز الأمن القانوني ويحد من التناقضات القانونية.

٤. العقود الإذعانية تمثل تهديدًا مباشرًا للأمن القانوني وتتطلب تدخلًا تشريعيًا وقضائيًا فعالًا.

٥. التجارب الفرنسية والمصرية تقدم نماذج قابلة للاقتباس، خصوصًا في حماية المراكز القانونية ومنع رجعية القوانين.

ثالثاً: أهم التوصيات

١. تقنين مبدأ الأمن القانوني كمبدأ قانوني عام ضمن القانون المدني العراقي.

٢. منع رجعية القوانين التي تمس العقود المبرمة، ووضع ضوابط لذلك.

٣. إصدار تشريع خاص بالعقود الرقمية وعقود الخدمات الإلكترونية.

٤. توحيد الاجتهاد القضائي عبر إصدار مبادئ استرشادية من المحكمة الاتحادية أو محكمة التمييز.

٥. تعزيز الثقافة القانونية المجتمعية بشأن الحقوق والالتزامات التعاقدية.

٦. الاستفادة من التجربة الفرنسية والمصرية وتكييفها ضمن البيئة القانونية العراقية.

الهوامش

(١)محمد حسن القريشي، نظرية الأمن القانوني، ٢٠١٢، بغداد، دار الثقافة، الطبعة الأولى، ص ٤٥.

(٢)سعد شلال، الوجيز في شرح القانون الدستوري، ٢٠٠٩، بغداد، منشورات كلية القانون، الطبعة الثانية، ص ١١٢

(٣)نبيل أحمد، دراسة مقارنة في الأمن القانوني، ٢٠١٨، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، ص ٨٩

(٤)عبد الرزاق السنهوري، الوسيط في شرح القانون المدني، ٢٠٠٦، القاهرة، منشأة المعارف، الطبعة الرابعة، ج ١، ص ٢٠٣

(٥)حسين علي الجبوري، شرح القانون المدني العراقي، ٢٠١٥، بغداد، دار السنهوري، الطبعة الأولى، ص ٥٥

(٦)عبد العزيز الشمري، الأمن القانوني في العقود، ٢٠١٤، عمان، دار الحامد، الطبعة الأولى، ص ٦٧

(٧)فوزي سالم، نظرية العقد، ٢٠١٠، بيروت، المؤسسة الحديثة، الطبعة الثانية، ص ١٤٠.

(٨)عبد الله الموسوي، حماية الإرادة في مرحلة التفاوض، ٢٠١٩، بغداد، دار الثقافة القانونية، الطبعة الأولى، ص ٧١

(٩)ممدوح عبد الحميد، التفاوض التعاقدي في القانون المدني، ٢٠٢٠، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ص ٩٤

(١٠)خالد القيسي، القانون المدني العراقي – دراسة تحليلية، ٢٠١٥، بغداد، دار السنهوري، الطبعة الأولى، ص ١٣٤

(١١)جان لوك أوبير، العقود في القانون الفرنسي الحديث، ترجمة: عبد الله علي، ٢٠١٨، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، الطبعة الأولى، ص ٦٢

(١٢)عماد عبد الرزاق، الالتزام بتنفيذ العقد، ٢٠١٧، بغداد، مكتبة الحقوقيين، الطبعة الأولى، ص ٢٠١.

(١٣)فرانسوا تيريه، القانون المدني الفرنسي – العقود، ٢٠٢١، باريس، منشورات دالوز، الطبعة الثالثة، ص ٨٨

(١٤)علي عبد الحسين، الأمن القانوني في الدستور العراقي، ٢٠١٦، بغداد، دار العلوم، الطبعة الأولى، ص ٧٧

(١٥)حسين الجبوري، شرح القانون المدني العراقي، ٢٠١٥، بغداد، دار السنهوري، الطبعة الأولى، ص ١٣٢

(١٦)مصطفى كمال، المبادئ العامة في العقود المدنية، ٢٠١٨، القاهرة، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، ص ١٦٦

(١٧)محمد سامي، الظروف الطارئة في القانون المدني المصري، ٢٠٢٠، القاهرة، دار الفكر القانوني، الطبعة الأولى، ص ٩٣

(١٨)باتريك شابو، الأمن القانوني في القانون الفرنسي، ٢٠١٩، باريس، منشورات دالوز، الطبعة الأولى، ص ٥١

(١٩)فرانسوا تيريه، القانون المدني الفرنسي – العقود، ٢٠٢١، باريس، منشورات دالوز، الطبعة الثالثة، ص ١٠٩

(٢٠)هاني محسن، العقود المدنية بين النظرية والتطبيق، ٢٠١٨، بغداد، دار القلم، الطبعة الأولى، ص ٥٨

(٢١)عباس الشمري، التحديات التشريعية في القانون المدني العراقي، ٢٠٢٠، بغداد، دار السنهوري، الطبعة الثانية، ص ١٠٤

(٢٢)برتراند ماثيو، الأمن القانوني في مواجهة التعديلات التشريعية، ٢٠١٥، باريس، منشورات دالوز، الطبعة الأولى، ص ١٢٢

(٢٣)مصطفى كامل، المبادئ القضائية في العقود المدنية، ٢٠١٧، القاهرة، دار الفكر القانوني، الطبعة الأولى، ص ٩٠

(٢٤)كاظم الساعدي، العقود الإذعانية وحماية المستهلك، ٢٠٢١، بغداد، دار الزوراء، الطبعة الأولى، ص ٦٧

(٢٥)أحمد سعد، تفسير النصوص المدنية في ضوء الأمن القانوني، ٢٠١٩، القاهرة، دار النهضة، الطبعة الأولى، ص ٧٧

(٢٦)ريم فرج، العقود الإلكترونية والتحول التشريعي، ٢٠٢٢، بيروت، المركز العربي، الطبعة الأولى، ص ١١٥

(٢٧)لوران ديفي، القضاء المدني وتطور الاجتهاد العقدي، ٢٠٢١، باريس، جامعة السوربون، الطبعة الأولى، ص ٨٨

(٢٨)نجلاء الجبوري، الثقافة القانونية في المجتمع المدني، ٢٠٢٠، بغداد، دار الحكمة، الطبعة الأولى، ص ٥٤

(٢٩)فؤاد عبد الله، مقارنة العقود في القانون المدني، ٢٠١٨، القاهرة، دار الفكر العربي، الطبعة الثانية، ص ١٤٤

قائمة المصادر والمراجع

باتريك شابو، الأمن القانوني في القانون الفرنسي، باريس، منشورات دالوز، ٢٠١٩، الطبعة الأولى.

جان لوك أوبير، العقود في القانون الفرنسي الحديث، ترجمة: عبد الله علي، بيروت، منشورات الجامعة اللبنانية، ٢٠١٨، الطبعة الأولى.

حسين الجبوري، شرح القانون المدني العراقي، بغداد، دار السنهوري، ٢٠١٥، الطبعة الأولى.

خالد القيسي، القانون المدني العراقي – دراسة تحليلية، بغداد، دار السنهوري، ٢٠١٥، الطبعة الأولى.

عبد الله الموسوي، حماية الإرادة في مرحلة التفاوض، بغداد، دار الثقافة القانونية، ٢٠١٩، الطبعة الأولى.

علي عبد الحسين، الأمن القانوني في الدستور العراقي، بغداد، دار العلوم، ٢٠١٦، الطبعة الأولى.

عماد عبد الرزاق، الالتزام بتنفيذ العقد، بغداد، مكتبة الحقوقيين، ٢٠١٧، الطبعة الأولى.

فرانسوا تيريه، القانون المدني الفرنسي – العقود، باريس، منشورات دالوز، ٢٠٢١، الطبعة الثالثة.

فؤاد عبد الله، مقارنة العقود في القانون المدني، القاهرة، دار الفكر العربي، ٢٠١٨، الطبعة الثانية.

محمد سامي، الظروف الطارئة في القانون المدني المصري، القاهرة، دار الفكر القانوني، ٢٠٢٠، الطبعة الأولى.

مصطفى كمال، المبادئ العامة في العقود المدنية، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠١٨، الطبعة الثانية.

ممدوح عبد الحميد، التفاوض التعاقدي في القانون المدني، القاهرة، دار النهضة العربية، ٢٠٢٠، الطبعة الثانية.

List of Sources and References

Patrick Chapeau, Legal Security in French Law, Paris, Dalloz Editions, 2019, first edition.

Jean-Luc Hubert, Contracts in Modern French Law, translated by Abdullah Ali, Beirut, Lebanese University Publications, 2018, first edition.

Hussein Al-Jubouri, Explanation of Iraqi Civil Law, Baghdad, Dar Al-Sanhouri, 2015, first edition.

Khaled Al-Qaisi, Iraqi Civil Law - An Analytical Study, Baghdad, Dar Al-Sanhouri, 2015, first edition.

Abdullah Al-Mousawi, Protecting the Will in the Negotiation Stage, Baghdad, Dar Al-Thaqafa Al-Qanooniya, 2019, first edition.

Ali Abdul-Hussein, Legal Security in the Iraqi Constitution, Baghdad, Dar Al-Ulum, 2016, first edition.

Imad Abdul-Razzaq, Obligation to Implement the Contract, Baghdad, Jurists' Library, 2017, first edition.

François Thierry, French Civil Law - Contracts, Paris, Dalloz Editions, 2021, third edition.

Fouad Abdullah, Comparative Contracts in Civil Law, Cairo, Dar Al Fikr Al Arabi, 2018, second edition.

Mohamed Sami, Emergency Circumstances in Egyptian Civil Law, Cairo, Dar Al Fikr Al Qanuni, 2020, first edition.

Mustafa Kamal, General Principles of Civil Contracts, Cairo, Dar Al Nahda Al Arabiyya, 2018, second edition.

Mamdouh Abdel Hamid, Contractual Negotiation in Civil Law, Cairo, Dar Al Nahda Al Arabiyya, 2020, second edition.